1983 01 29 _ 0003a _ ٢

النائب زاهر الخطيب:

قضية المخطوفين والمحتجزين انتهاك للدستور والتشريعات

● « القضية تقوي مركز العدو وتضعف مركز المفاوض اللبناني »

● « فليسمحوا لذوي المعتقلين ومحاميهم برؤيتهم ومقابلتهم »

قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين ، ما زالت تراوح مكانها بين رفض الجهات المعتقلة ، وهي معروفة طبعا ، الافراج عن الذي اعترفت بوجودهم عندها ، وبين رفض بعض الجهات الاعتراف بوجود القسم الباقي.

« صباح الخير » التقت عضو لجنة المحامين للدفاع عن الحريات العامة وعن المعتقلين والمخطوفين والمفقودين النائب المحامي زاهر الخطيب الذي شرح أبعاد هذه القضية واستهدافاتها بالتفصيل وخطرها على وحدة الارض والشعب ، واضعاف مركز لبنان في مفاوضات انسحاب القوات الاسرائيلية .

وكذلك خطة تحرك اللجنة التي تضم أكثر من عشرين محاميا

● قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين ، اتخذت أبعادا خطيرة ، خاصة في الفترة الاخيرة ، حيث أعلنت الجهات الموجهة اليها التهمة أن لا مخطوفين لديها . باعتباركم عضوا في لجنة المحامين . هل لكم أن توضحوا أبعاد هذه القضية ، من الناحية القانونية ؟

ـ ان قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين تتجلى فيها مسألة الحريات العامة ، وقضية الديمقراطية . وهي وان أخذت بعدا قانونيا ، الا انها في النهاية لها بعد سياسي ، وتأتي في سياق خطة سياسية شاملة . وقد برزت هذه القضية اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان بشكل عام ، واثر حصار الشطر الغربي من بيروت وما نجم عن هذا الاجتياح من عمليات دهم وتفتيش واعتقال طالت قسما من الجماهير التي تصدت للعدوان الصهيوني وقاومته ودفعت الضريبة غالية في مواجهته .

19830129_0003b_R

اما البعد القانوني فهو يتجلى أولا بانتهاكات للدستور والتشريعات التي كفلت حقوق الانسان من حيث حقه باللجوء الى المحاكم متظلما ، حقه بحرية الرأي والمعتقد والتعبير عن ذلك في اطار القانون ، حقه المقدس الذي يضمن له حرمة منزله وعدم انتهاك هذه الحرمة أو العبث بها بدون اذن مسبق نص عليه القانون ، والى ما هنالك من الحقوق الاصلية والحريات الديمقراطية التي أقرتها شرعة حقوق الانسان وساهم لبنان في اقرارها في ١٠ كانون الاول ١٩٤٨، وهو من هذا المنطلق ملزم معنويا بما ساهم في اقراره ، والسلطة التنفيذية ملزمة أيضا بكافة أجهزتها . والقضائية ملزمة أيضا بما نص عليه الدستور والتشريعات اللبنانية التي تكفل للانسان أبسط الحقوق الاصلية المعترف بها دوليا ومحليا وتاريخيا ، وانسانيا كونها حقوق نابعة من انسانية الانسان ، ولذلك قيل عن اعلان هذه الحقوق اعلانا وليس منحها أو اعطائها هبة أو منة من أحد .

ثلاثة انتهاكات

أضاف النائب الخطيب : على هذا المستوى القانوني الذي يجد ضرورة في تطور الشرائع انتهاكات ثلاثة فضحت وجه الديمقراطية واخترقت مبدأ سيادة القانون بما هو حصانة للمواطن ، وداست مبدأ شموليته وعموميته ، على صعيد السلطة ، وعلى صعيد الميليشيات المسلحة وعلى صعيد قوات الغزو « الاسرائيلي » .

على الصعيد الاخير ، أي صعيد قوات الغزو هناك انتهاك واضح وفاضح لكل القوانين الدولية ولاتفاقية جنيف بمعاملة الاسرى ، ولمضامين الوثيقة العالمية لحقوق الانسان . كل الشهادات المتماسكة والمتساندة من قبل أطباء وصحافيين ، وأسرى كانوا في المعتقلات، كل الادلة والوقائع تدين بشكل واضح قوات الغزو بانتهاكها للتشريعات الدولية ، وتحقيقات المركز الدولي للتحري عن أوضاع المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين دليل على ذلك .

كذلك التحقيقات التي أجرتها لجنة « ماك برايد » وسواها . من التحقيقات التي أكدت عمليات تعذيب الاسرى والتنكيل بهم ، وهناك روايات عن تصفية العديد منهم ، وبسقوط آخرين موتى تحت التعذيب .

تقارير ومؤتمرات دولية

وقال : ان الرأي العام الدولي يتابع تحقيقاته ، وقد وضعت تقارير عديدة حول القضية ، فالمركز الدولي للتحري عن أوضاع المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين لدى قوات الاحتلال « الاسرائيلية » وضع ٣١ تقريرا وشهادة دولية كانت موضوع مؤتمرات صحفية في الخارج . أبرزها المؤتمر الذي عقده المركز في باريس يوم ٢٢ كانون الثاني الجاري .

وأضاف : أما على مستوى الميليشيات المسلحة غير الشرعية . فان مجرد استمراريتها بهذا الشكل يشكل خروجا على الشرعية ، وتنتهك القانون بميزاته وخصائصه بما تشكله كظاهرة مسلحة وحسب خرقا لمبدأ شمولية القانون وعموميته .

ان العمليات التي تقوم بها هذه القوات سواء في الجبل ، ان في المواقع التي تتواجد فيها . وان بالحواجز التي تقيمها ، تشكل خرقا فاضحا للقانون الذي نص على انزال أقصى العقوبات بالخاطفين وبالقاتلين عن عمد وعن سابق تصور وتصميم ، وان ما سمعته لجنة المحامين من روايات على لسان الامهات النائحات والزوجات والشقيقات ، الثكالى والباكيات يجسد صورة مأساة المسؤول عنها هي السلطة لما هي تمثل على الارض سياسيا كمسؤول اول عن مثل هذه الظاهرة ، واذا قيل ان ما يرويه أهالي المخطوفين والمفقودين هو غير صحيح فليس على السلطة التنفيذية الا أن تفسح في المجال أمام هؤلاء الاهالي أو بعضهم ممن يمتلك أسماء لاعضاء في هذه الميليشيات أقدم أصحابها على ارتكاب جرائم الخطف والقتل ، ولكن يبقى السؤال : من يضمن سلامة هذه الام أو هذا الاب في حال أعلن عن اسم المرتكب .

وتابع : على المستوى الثالث ، الانتهاكات للدستور وللتشريعات اللبنانية تجلت بعمليات الدهم ، والتفتيش والاعتقال . فمحاصرة الاحياء ، ومداهمة المنازل تمت ، ولا تزال تتم بدون أي اذن قضائي مسبق ، أو مذكرة ، أو استنابة تبرر للمداهمين حق دخول حرمة المنزل وفق ما تقتضيه الاصول القانونية .

وعمليات الاعتقال ليس صحيحا انها تمت كلها على حد قول المعنيين وفق مذكرات قضائية ، بل غالبا ما كانت تطال اشخاصا بمجرد انتمائهم السياسي، أو لمجرد معتقداتهم التي كفلتها لهم التشريعات اللبنانية والدستور وشرعة حقوق الانسان .

اخفاء المعتقلين

وقال النائب الخطيب : الاختراق الثاني على المستوى القانوني لاهم المبادىء القانونية وابسطها هو عدم التمكن من الوصول الى هؤلاء المعتقلين ، أو معرفة المكان الذي سيقوا اليه ، وخرق المبدأ التاريخي الذي يقضي باحضار جسم المتهم خلال فترة قانونية امام القضاء ، وعدم تمكين ذوي المعتقلين من رؤيتهم ، أو تمكين محامين وكتاب عدل من مقابلتهم للاستحصال وفق ما يكفل لهم القانون على وكالة تتيح لهم حق معرفة التهمة المنسوبة اليهم والدفاع عن أنفسهم .

الابعاد السياسية

● هذا على الصعيد القانوني . ما هي الابعاد على الصعيد السياسي ؟

ـ ان قضية المعتقلين لا تأتي صاعقة في سماء صافية، فمثل هذه الاجراءات التي انتهكت فيها الديمقراطية ،

[1983-129_0003c_R
Verso]

: 19830129_0003c_n

● ثلاثة انتهاكات خطيرة فضحت وجه الديمقراطية واخترقت مبدأ سيادة القانون بما هو حصانة للمواطن وداست مبدأ شموليته على صعيد السلطة والميليشيات وعلى صعيد قوات الغزو

وفضحت فيها الحرية،وديست ابسط المبادىء القانونية، وطعن بديهيات اقرتها شرعة حقوق الانسان تأتي في سياق مخطط سياسي يهدف الى تطويع الارادة الشعبيه وارهابها ، ويهدف من قريب أو بعيد الى استئصال غدد المعارضة لدى أصحاب الرأي والمعتقد والفكر ، خاصة عندما يتجلى هذا الراي بكلمة « لا » ، عندما يفترض بالجميع أن يقولا « نعم » .

القضية ليست فقط قضية معتقلين احتجزوا أكثر من المدة التي يسمح بها القانون ، ولا هي قضية خرق لحرمة منزل وحسب ، بل هي قضية سياسية ، بما لمسألة حرية الراي والديمقراطية من بعد سياسي ، هي سياسية لانها طالت فئة من الشعب ، هي التي دافعت بأجسادها وبأرواحها عن كرامتها ، وعن سلامها الذي شهرته في وجه العدو الصهيوني ، هي سياسية لانها طالت وتطال المقاومين للغزو الصهيوني بكافة أشكاله العسكرية والاقتصادية ، وبما يرسمه على طاولة المفاوضات من محاولات للتطبيع يفرضها فرضا ، هي سياسية بما لها من أثر وارتباط بكل ما يجري على طاولة المفاوضات ، هي سياسية بقدر ما يصيب التنكيل والقمع قسما من الشعب قدم ضريبة المجابهة للغزو الصهيوني ، واثار هذه القضية سلبية على لبنان بما تخلفه من تعزيز لموقع المفاوض الاسرائيلي . فاذا كانت وحدة الشعب وتماسكه هي احدى الورقات التي يمتلكها لبنان في مواجهة عدوه التاريخي ، فاننا نرى السلطة وبالعديد من أجهزتها تتخلى عمدا أو طوعا عن تلك الورقة ، وما تفعله على الارض من شأنه أن يمزق وحدة الارض لا أن يوحدها في مجابهة العدو .

فالشعب لا يتوحد الا اذا شعر المواطنون في الوطن انهم كلهم مواطنون ، لا أن يشعر قسم منهم انه من الرعايا أو العبيد .

اسقاط ورقة
تضامن دولية

أضاف : ورقة ثانية ، هي ورقة التضامن الدولي مع لبنان من قبل الشرفاء والديمقراطيين والمناضلين

الاحرار في العالم ، بعض أجهزة السلطة يسيء الى لبنان وقضيته فيما يلجأ للاساءة الى هؤلاء المتضامنين مع قضيتنا، وترحيل المحامية الفرنسية مادلين لافيفارون المعروفة بديمقراطيتها ، فهي التي وقفت من هذا الموقع وبجراة عن واحد من اشرف رموز العرب (أحمد بن بيللا) خلال الحرب الجزائرية . ترحيل هذه المحامية وبالشكل الذي رحلت فيه . اساءة الى الديمقراطية ، وعار على وجه لبنان الرسمي تجاه الشرفاء المتضامنين معه ، فهي التي جاءت من موقع تضامنها مع الشعب اللبناني ومن موقع استجابتها للضمير الانساني ، جاءت لتجمع وثائق وشهادات تقدمها أمام محكمة « برتراند راسل » للسلام التي ستعقد مؤتمرها في الربيع المقبل في باريس. وثائق وشهادات حول جرائم « اسرائيل » والمجازر التي ارتكبتها في لبنان ، فكان جزاؤها أن احتجزت ٢٤ ساعة في أحد مراكز الامن العام ، ورحلت في اليوم التالي بعد أن أبلغت انها عنصر غير مرغوب فيه ، الامر الذي أدهشها ، وعلى أساسه أذاعت بيانا في جريدة « لوموند » الفرنسية عرضت فيه حكايتها مستغربة مثل هذا التصرف الذي لم يقنعها ، ولم تجده معقولا بالنسبة لها وبالنسبة للمهمة التي جاءت من أجلها .

وتابع : « لم يأت أيضا ترحيل هذه المحامية هفوة من الهفوات ، بقدر ما تأتي هذه الممارسة في سياق نهج سياسي لا يخدم مصلحة الوطن .

وتساءل : هل أصبح التحقيق في مجازر « اسرائيل » جرما أو خطيئة أو نقيصة ، أو ذنبا يقصى على أساسه شرفاء العالم الذين نحن اليوم أحوج ما نكون الى تضامنهم معنا ومع قضيتنا ؟

خطة التحرك

● عقدتم مؤتمرا صحفيا ، وأجريتم اتصالات على صعيد العمل للافراج عن المعتقلين ، وكشف أماكن وجود المخطوفين والمفقودين ، ما هي خطة تحرككم المقبلة على ضوء نتائج الاتصالات والتحرك الذي قمتم به ؟

ـ ان لجنة المحامين للدفاع عن الحريات العامة والمخطوفين والمعتقلين السياسيين أقرت خطة تحرك على مستويات ثلاث : قضائي وسياسي ودولي .

* على المستوى القضائي :

١ ـ مراجعة هيئات التفتيش القضائية لملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات الناجمة عن اجراءات باطلة وغير قانونية سبقت عمليات الدهم والاعتقال .

٢ ـ درس تقديم شكوى على مسؤولي الميليشيات المسلحة والدولة .

● ان كثيرا من عمليات الاعتقال طالت أشخاصا لانتمائهم السياسي

19830129_0003d_R

٣ ــ ارسال كتاب للقضاء من أجل الاستحصال على وكالة من المعتقلين ، والتحضير لتقديم شكاوى باسم بعض الاهالي أمام النيابات العامة والمراجع القضائية المختصة .

* على المستوى السياسي :

١ ــ تقديم مجموعة اقتراحات قوانين تشريعية تضمن حق المواطن والمعتقل لجهة التعويضات عن الضرر المعنوي والمادي الذي يصيبه من جراء اجراءات باطلة، وحق المواطن بتقديم شكوى على المحققين الذين يعنفونه او يخضعونه لوسائل ضغط مادي أو معنوي (ضرب ، اهانة أو تعذيب) على أن يتقدم النواب المحامون في اللجنة بهذه الاقتراحات أمام مجلس النواب.

٢ ــ التحرك أمام نقابتي المحامين في طرابلس وبيروت لحثهما على اتخاذ موقف في هذا الصدد ، وتحريك المراجع الرسمية المختصة لاعادة الامور الى نصابها القانوني .

٣ ــ ملاحقة السؤال النيابي الذي تقدمت به مجموعة من النواب حول هذه القضية ، وتحويله الى استجواب للحكومة تطرح على أساسه الثقة ؛ بعد أن انقضت المهلة القانونية للسؤال النيابي بهذا الخصوص ولم تجب الحكومة على السؤال .

٤ ــ السعي لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية لممارسة صلاحياتها وفق النظام الداخلي لمجلس النواب من أجل استكشاف حقائق الامور حول ما يجري على الارض ، وفيما اذا كانت هذه الامور تجري بعلم الوزراء المعنيين أو من دون علمهم ، وممارسة حق الرقابة وفق ما تقتضيه الاصول البرلمانية .

* على المستوى الدولي :

١ ــ التوجه الى الرأي العام العالمي عبر كافة الهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية والديمقراطية والانسانية ، ومناشدتهم ودعوتهم ، أو الاتصال بهم من أجل وضعهم في صورة ما يجري ، لترفع هذه المؤسسات صوتها عاليا بالتضامن مع أهالي المخطوفين والمعتقلين والمفقودين واتخاذ كافة التدابير والاجراءات التي من شأنها ان تساهم في الافراج عن هؤلاء أو في الكشف عن مصير أولئك .

معركة الحريات والديمقراطية

وختم النائب المحامي زاهر الخطيب بقوله : انها معركة الضمير الانساني ، انها معركة الديمقراطية والحريات العامة ، انها الحرية تنتهك في لبنان ، والديمقراطية تهتك . انها ساحة من ساحات الصراع بين الانسان وأعداء الانسان ، بين الحرية وأعدائها ، بين الفاشية والديمقراطية ، بين الصهيونية والحق العربي ، انها بكلمة معركة الحق ضد الباطل .

أجرى اللقاء : فارس عيد

بيصور

شكا جيش الدفاع الاسرائيلي همومه الى العالم ارييل شارون ، ورفاييل ايتان ، والضباط الكبار الكبار في وزارة الدفاع ، وفي جيش الدفاع .

صرخوا في وجه العالم :

فقد تمرغت معنويات الغزاة في بيصور . وكسرت شوكة الجيش الاسطورة في بيصور . كل الدبابات ، وكل الاسلحة ، وكل التهديدات بالقصف الجوي والبري ، وباستخدام العملاء والمرتزقة ، وكل وسائل الفتنة لم تنفع .

لم تكن قادرة على منع العصي التي تحملها الزنود الفتية ، والايمان الذي يملأ القلوب الشابة ، من تعطيل الدبابات ، وتجريد الجنود الغزاة من أسلحتهم الرشاشة .

ماذا فعلت بيصور ؟ أكثر من انها رفضت المهانة وتمردت على محاولات الاذلال ، وامتنعت عن الرضوخ لنداء الفتنة . وتعالت على الاقتتال الطائفي .

فوجد العدو فيها سورا منيعا ضد الاختراق الذي تعوده بسهولة عند الآخرين .

رفض اهلوها ان يلوثوا ايديهم بدماء الابرياء وضمائرهم بالسكوت على العبث .

* * *

بيصور !!

لسوانا أن يروي الوقائع كاملة ،

ولغيرنا أن يرميكِ بتهمة .

أما نحن فاننا نرفع اليك رجاءنا ، وهو بمثابة التضرع .

ان تعالي الينا ، بشموخك ، وعزتك ، وترفعك .

ان ابعثي الى كل زاوية من لبناننا ، حبة من ترابك، رشقة من حجارتك ،

صوتا صارخا من صمتك .

زلزالا من همساتك المتواضعة ،

افعلي يا بيصور .

ليتأكد كل شعبنا ،

ان الارادة التي تقرر عن ادراك، ووعي ، وايمان ، وترفع ، لا يمكن لقوة في الارض أن تفرض عليها المذلة.

بيصور ، يا مثالا من شموخ شعبنا الأبي ،

ابعثي الينا من رجالك لمسات الانامل المشدودة ، ونفحات العزة القومية ، وحبة الخردل من الايمان التي تستطيع ان تنقل جبلا الى جبل .

حبة الخردل ، يا بيصور ،

لطالما صنعت المعجزات .